الأنباء
الاحد 22 سبتمبر 2013

أكد خلال اجتماعه مع مديري المناطق والموجهين في "المخازن" وجود كميات كتب مكدسة يكفي مجموعها مليوني طالب وطباعتها تكلف 8 ملايين دينار

الحجرف: أرفض استمرار الهدر في تقدير احتياجات المدارس

د.الحجرف خلال اجتماعه مع المديرين والموجهين بحضور قياديي الوزارة في المخازن

أكد وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف انه لن يقبل اي شكوى من المناطق التعليمية بشأن وجود نقص في الكتب الدراسية أو الأثاث المدرسي والمكتبي، وأن يقول أحدهم «ما وصلني كتاب واحد».

ورفض د.الحجرف خلال اجتماعه امس مع مديري المناطق التعليمية وموجهي العموم، بحضور قياديي الوزارة في إدارة التوريدات والمخازن، أن يستمر الهدر في تقدير احتياجات الوزارة من مختلف المواد التي تحتاجها المدارس أو الهيئات الطلابية أو التعليمية، موضحا أن هناك كميات كبيرة من الكتب لا مبرر لتكدسها في المخازن، ويكفي مجموعها مليوني طالب، متسائلا: من المسؤول عن هذا الهدر خاصة أن ميزانية طباعتها تكلف 8 ملايين ونصف المليون دينار، والكتب التي تتواجد في المخازن الآن هناك كمية مماثلة لها مجهزة للإتلاف؟

وقال د.الحجرف: هناك 130 ألف كتاب لمادة واحدة فمن أمر بطباعتها؟ وإذا كانت ليس لها حاجة فمن أمر بطلبها؟ ومن قال لا نريدها؟، مشددا على ضرورة حماية المال العام وايجاد آلية دقيقة لوقف الهدر، والاجتهاد نحترمه، لكن طلب كتب لا تستخدم يجب أن يتوقف، ولا أتكلم من فراغ فهناك مناهج طبعت بصورة فاخرة ثم ظلت متكدسة من دون استخدام.

وأضاف الوزير ان لدينا في إدارة التوريدات 11 مخزنا تخزن كل احتياجات الكويت واستغلالها ليس مثاليا بسبب حجم الهدر، مشيرا إلى أن إدارة المكتبات لديها كتب

نريد أن نعرف من يعتمد طباعة الكتب وبعدين يقول "لا غيّرنا رأينا"

300 ألف كتاب لبعض المواد الدراسية شملتها عملية الإتلاف

بشكل كبير ويجب وقف هذا الهدر، فنحن مؤتمنون على المال العام ويفترض بنا الاستخدام الأفضل للعملية التعليمية.

وبيّن د.الحجرف أن الآلية السابقة في طباعة الكتب قد تكون غير صحيحة ويجب ايقافها، فمن غير المقبول طباعة الكتب من دون تحديد أعداد الطلبة وبياناتهم من خلال قاعدة بيانات من قبل مركز المعلومات، إضافة إلى قطاع التخطيط الذي يجب أن يحسب عدد الطلبة في كل فصل وبناء على الإحصائية تتم الطباعة، رافضا أي عملية تقدير في طباعة الكتب.

وطلب الوزير من التواجيه توضيح آلية طلب الكتب في الوزارة، هل هو تقديري أم انه اتباع لمقولة نطبع كل سنة نفس الكتب، نريد أن نعرف من يعتمد طباعة الكتب وبعدين يقول «لا غيرنا رأينا »، موضحا أن كلامه الآن سيستعرض عمليا في جولته على إدارة التوريدات والمخازن.

ولفت د.الحجرف إلى أنه مع بداية كل عام دراسي الكل يشتكي من نقص في مختلف الاحتياجات رغم أنه لا يمكن أن يكون هناك نقص في ظل كثرة المواد المخزنة.

وقال ان الحل لذلك من خلال مشاريع التطوير السابقة التي خزنت بعشوائية، ونبحث معالجة هذا الخلل بإيجاد نظام آلي لإدارة المخازن وأن يتم توريد الاحتياجات من الشركة للموقع وألا تكون الإدارة محطة نقل وتخزين.

وأشار إلى أنه مع الاستخدام الأمثل للمخازن، بعد ان يتم الاستغناء عن نصفها تقريبا، مكررا أنه لا يمكن أن تتم المعالجة في ظل وجود الخلل، مبينا أنه سيكلف التواجيه بفحص الكتب الخاصة بموادهم وتحديد حاجتهم منها.

واستعرض د.الحجرف احصائية الكتب الموجودة المخصصة لبعض المواد الدراسية التي شملتها عملية الإتلاف وتشمل 178 الف كتاب في العلوم، إضافة إلى 130 ألف كتاب في مادة دراسية أخرى.

وشدد على أهمية ايجاد نظام للادارة يعمل به بشكل دقيق كما هو معمول به في القطاع الخاص التي تسير وفق أنظمة متميزة جدا تضمن الكفاءة، موضحا أن هذا سيكون مشروعهم القادم الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تدريب العناصر البشرية الشابة من الكوادر الوطنية في علم إدارة المخازن لكي تكون أكثر فاعلية، لاسيما أن ادارة التوريدات والمخازن تعتبر من أهم الإدارات في وزارة التربية كونها تمثل الشريان النابض الذي يغذي الوزارة بكل احتياجاتها ويحافظ على العمل المستمر بتوفير جميع المستلزمات التي تحتاجها المناطق التعليمية والمدارس لسد النقص من الكتب الدراسية والأثاث المدرسي وغير ذلك.

● محمود الموسوي
عادل الشنان
●

الآراء القانونية تؤكد أن التوصيف الوظيفي ومسؤوليات رؤساء الأقسام لا تلزمهم بالتدريس

تستكمل وزارة التربية عامها الدراسي الحالي 2014/2013 صباح اليوم، مع بداية دوام طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية، بعد بدء انتظام دوام الهيئتين التعليمية والإدارية في الثامن من الشهر الجاري، وعودة أطفال الرياض وتلاميذ المرحلة الابتدائية إلى مدارسهم خلال الأسبوع الماضي. من جانب آخر أثار موضوع تكليف وزارة التربية حسب الوثيقة الجديدة للمرحلة الابتدائية رؤساء بتدريس فصل دراسي جدلا قانونيا سيدفع الكثيرين منهم كما علمت «الأنباء» من مصادرها التربوية، الى اللجوء الى المحكمة الادارية لتقديم دعاوى ببطلان القرار، بعد قيامهم باعتصامين أمام مكتب وزير التربية احتجاجا على ذلك، في مقابل تأكيد مجلس الوكلاء في «التربية» على صوابية قرارهم بضرورة تدريس رؤساء الأقسام لفصل دراسي، وكذلك خروج الوزير الحجرف بتصريح أشار فيه إلى المرحوم الشيخ يوسف بن عيسى الذي كان مديرا ومعلما في آن واحد. داعيا اياهم الى الاقتداء بتلك الشخصية الكبيرة، لافتا الى ان من ليست لديه القدرة على التدريس البحث عن عمل اخر في مؤسسات الدولة الاخرى. وجاء الرأي القانوني المساند لأحقية رؤساء الأقسام في رفضهم القرار الى الوصف العام لوظيفة رئيس القسم، حيث تعتبر وظيفة فنية اشرافية، يختص شاغلها بالإشراف والمتابعة والتقييم للمنهج الدراسي، ولهيئة معلمي القسم والدارسين من الطلاب، وبحث التقارير المقدمة، وإبداء الرأي والتوصية، بما يحقق الاهداف الخاصة بالمجال الدراسي، ويعمل تحت الاشراف المباشر للمدير المساعد.

واستند القانونيون في حيثيات الموضوع كما تقول المصادر الى واجبات ومسؤوليات الوظيفة، حيث تختص اولا بالمنهج من حيث قيامهم بتوزيع برامج المنهج على مدار العام الدراسي، وتحديد وتوفير ما يلزمه من تقنيات وأساليب الاداء، واعداد قوائم بالمراجع اللازمة، ومتابعة تنفيذه واعتماد الاختبارات المختلفة، مع المشاركة في اعداد الاختبارات النهائية، ووضع الاجابة النموذجية، وتوزيع الدرجات، وتدقيق عينات من الاختبارات للتأكد من صحة التقويم، وتسجيل بعض الظواهر السلبية والايجابية الخاصة بالمنهج، والعمل على تلافي سلبياته وتنمية ايجابياته.

وأضافت ان المسؤولية الثانية تتعلق بمجال الهيئة التعليمية، حيث يقوم رئيس القسم بتوزيع الفصول على اعضاء الهيئة التعليمية، وتدريبهم على الربط بين الاهداف المقررة، واساليب اداء المنهج ووسائل التقويم، والقيام بعرض بعض النماذج التدريسية، ووضع جدول تبادل الزيارات بين معلمي المادة لصقل الخبرات، وزيارة المعلمين في فصولهم لتوجيههم وتقويمهم.

وأوضحت ان المجال الثالث لرئيس القسم يتعلق بالطلبة، حيث يقوم في بداية كل فترة دراسية بالاشراف على الاختبارات الشخصية والمسحية، وتحليل نتائجها للتعرف على المستويات التحصيلية للدارسين، واعداد خطة لرعاية الفائقين منهم، ورفع مستوى التحصيل العلمي لضعاف الدارسين.مبينين ان المجال الرابع الذي يقع ضمن مسؤوليات رئيس القسم تشمل اللجان والمجالس والتقارير، حيث يشارك في اجتماعات التنظيمات المدرسية، واللجان التربوية، مع اعداد السجلات التي تتطلبها طبيعة العمل، مع اعداد تقرير سنوي شامل عن العمل من حيث المنهج وطرق التدريس، والكتب المقررة والتقنيات التربوية، اضافة الى كفاءة اعضاء الهيئة التعليمية، والمستوى التحصيلي للطلاب، والصعوبات التي ظهرت، وكيفية التغلب عليها، واقتراح الحلول التي تؤدي الى الارتقاء بمستوى الاداء في المجال الدراسي للقسم، مع مراعاة المشاركة الايجابية خلال اجتماعات مجلس القسم.

ولفتت المصادر الى ان القانونيين عندما بحثوا في الامر لم يجدوا ما يدعو رؤساء الاقسام الى القيام بأعمال اضافية، بناء على ما جاء حسب التوصيف الوظيفي من حيث الواجبات والمسؤوليات، مما سيؤدي الى التقصير في ذلك على المطلب الاساسي من وجودهم في المدارس، ولا يستدعي ما استندت إليه تصريحات بعض المسؤولين في الوزارة ان إلزامهم بالتدريس سيربطهم بالمنهج اكثر من الوضع الحالي، رغم ان مسؤولياتهم تحتم عليهم متابعة المنهج والهيئة التعليمية والطلبة.

● محمود الموسوي

بعد قيام إحدى إدارات المدارس في "العاصمة" التعليمية بتركيبها في الفصول

"شبكة المعلم": هل أصبحت كاميرات المراقبة علاجاً للتعليم؟

أثار خبر قيام إحدى إدارات المدارس بمنطقة العاصمة التعليمية بوضع كاميرات مراقبة بالصوت والصورة داخل الفصول الدراسية ردود فعل تباينت بين مؤيد ومعارض، حيث ذكر عدد من المعلمين أن زرع كاميرات المراقبة داخل الفصول هو إيحاء بعدم وجود الثقة سواء للمعلم أو الطالب، مما يفقد التعليم جوهر «الثقة» وهو اهم أسسه، مضيفين أن المراقبة لا تبني السلوك الإيجابي لدى الطالب والقيم الدينية لديه بصورة حقيقية، إذ تعمل على تعديل السلوك بصفة وقتية وغير دائمة. وكانت «شبكة المعلم» الالكترونية قد طرحت تلك التساؤلات على عدد من التربويين والمعلمين، حيث اكد المعلم عبدالله الكندري أن وضع كاميرات المراقبة في أماكن معينة كالساحات والممرات قد يساعد في الحد من بعض السلوكيات المنتشرة بين أوساط بعض الطلاب، إضافة إلى حماية المدارس من عدم تعرضها للسرقات أو العبث فيها.

بينما يرى عبدالمحسن الشمري ان هناك نوعين من الزيارات للمعلم من قبل أي

الكاميرا التي تم تركيبها في احد الفصول بمدرسة في «العاصمة التعليمية»

القانونيون: يحظر استخدامها في الفصول وغرف المعلمين والمرافق الخاصة لأنه تعد على الحريات والممارسات

سند قانوني لتركيب الكاميرات داخل الفصول.

من جانبه، اشار مشعل المطيري الى أن وجود الكاميرات سلاح ذو حدين فقد يثير شكوى واشمئزاز المعلمين، ويصبح كابوسا يؤرقهم لوضعهم تحت المراقبة طوال ساعات الدوام.

من ناحيته، اكد أحمد الشطي أن من حق المدير أن يتابع ويراقب المعلمين من وقت لآخر إذا كانت القوانين المتبعة تسمح بتركيب كاميرات داخل الفصول ليرى مدى جدية المعلم وإخلاصه للعمل، ولكن هذا الحق يقف عند حد معين فلا يعقل أن يراقب الموظف طوال فترة وجوده في الدوام.

اما هيفاء العنزي فرأت أن وضع الكاميرات انتهاك واضح وصريح في خصوصية العلاقة السامية بين المدرس والطالب.

فيما أيدتها مريم الشمري قائلة: «ان مراقبة المعلمات خطر لأن تلك الكاميرات قد يساء استخدامها لتشويه سمعة المعلمات بسبب ضعف الوازع الديني لدى البعض، فالتكنولوجيا سلاح ذو حدين وفي ظل هذه الثورة الرقمية التي نعيشها لن يستطيع أحد أن يمنع اختراق التكنولوجيا».

من جانبهن، أبدت بعض المعلمات رفضهن المطلق لوضع الكاميرات، حيث قلن إن استخدام الكاميرات لمدارس البنات هو بحد ذاته انتهاك للخصوصية، موضحات أن مثل هذا القرار لن يتم حتى وإن رأت الوزارة صحته.

وأوردت إحدى المعلمات موقفا حيث قالت: «انا درست في فصل فيه كاميرا وكنت دائمة الشعور بالانزعاج».

وأضافت أخرى أن الكاميرات لا تتناسب مع طبيعة عاداتنا الاجتماعية ففيها خصوصية لاسيما أن الكاميرات تحتوي على تسجيل وقد يقع في أيدي البعض بطريقة أو بأخرى.

وبسؤال القانونيين عن ذلك أكدوا أن وجود الكاميرات مقبول من الناحية القانونية في الممرات والساحات ومداخل المدرسة ومخارجها لتأكيد مفهوم الأمن والسلامة ولكن الكاميرات يحظر استخدامها في الفصول وغرف المعلمين والمرافق الخاصة كدورات المياه ويعتبر ذلك مخالفة قانونية وتعديا على الحريات والممارسات.

● عادل الشنان

المطيري: دليل مرجعي قانوني لنماذج عقود المناقصات

وزير التربية: الانتهاء من إعداد نماذج كاملة للعقود وتوجه نحو تعميمها على الوزارات

تأكيدا لما نشرته «الأنباء» في عددها بتاريخ 15 يونيو الماضي، اعلن وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف عن انتهاء قطاع الشؤون القانونية من إعداد نماذج كاملة لجميع عقود وزارة التربية وتمت مراجعتها وتدقيقها من الناحية القانونية، حيث ستعمل بها جميع ادارات الوزارة. مشيرا إلى أنهم بصدد ارسالها إلى جميع وزارات الدولة كمساهمة من وزارة التربية للنظر في هذه العقود ان كانت تخدمهم في مجالاتهم.

من جانبه، اكد الوكيل المساعد للشؤون القانونية في وزارة التربية د.بدر المطيري، اعتماد نماذج قانونية لعقود وزارة التربية لمختلف قطاعاتها تكون بمنزلة مرجع قانوني تحدد فيه شروط وقواعد عقود المناقصات التي تبرمها التربية مع الجهات المعنية والشركات الموردة لاحتياجات الوزارة.

وأشار المطيري في تصريح صحافي الى ان هذه النماذج القانونية للعقود ستوقف سلسلة الشوائب والقصور التي تعتري بنود العقود، من ضياع حقوق الوزارة وإضعاف موقفها عند محاولاتها تطبيق عقوبات على الشركات التي لاتلتزم بالعقود.

موضحا انه بسبب اخطاء في صياغة العقد او عدم وضوح تفسير بعض الكلمات التي تأخذ منحى آخر للمعنى تضيع حقوق الوزارة امام الطرف الثاني من العقد ويجعل حجة الوزارة ضعيفة. واضاف المطيري ان هذه النماذج تعد مرجعا فريدا في ابرام عقود المناقصات وصياغة بنودها نظرا لما تتضمنه من شمولية القواعد القانونية المنظمة لآلية وضع بنود العقود لمختلف قطاعات التربية.

ولفت المطيري الى ان نماذج العقود التي اعدها تقع في مجلدين من الحجم الكبير تتضمن في محتواها مرجعا في مختلف الاطر القانونية ذات العلاقة بإبرام العقود ولم تترك اي جزئية تحتاجها قطاعات التربية للارتكاز عليها في حال وضع عقود اي مناقصة بحيث تكون بمنزلة دليل مرجعي قانوني يحدد بصورة مباشرة الاجراءات الواجب العمل بموجبها عند ابرام العقود وتحفظ للوزارة حقوقها، وبالتالي يسهم هذا الدليل بالمحافظة على المال العام ويلزم اي طرف يتعاقد مع التربية لتنفيذ اي عقد او مناقصة بحقوقها دون اي محاولات للالتفاف من خلال ثغرة في كلمات او صياغة على تنفيذ بنود العقود.

● محمود الموسوي

د.بدر المطيري

مندني: "التكافل" تسعى لمساعدة 100 سجين وموقوف

د. مساعد مندني

بداية حملة فرحة عيد الأضحى في 22 الجاري

أعلن رئيس مجلس إدارة جمعية التكافل لرعاية السجناء د.مساعد مندني عن بداية حملة فرحة الأضحى المبارك والتي تبدأ من 22 سبتمبر الجاري وتستمر حتى 10 نوفمبر المقبل، وبين د.مندني أن فرحة الأضحى لهذا العام تهدف إلى مساعدة 100 حالة من السجناء والموقوفين والضبط والإحضار بمبلغ 80 ألف دينار ومساعدة 100 حالة من أسر السجناء والحالات الإنسانية بمبلغ 10 آلاف دينار مقسمة الى 7 آلاف لأسر السجناء و3 آلاف للحالات الإنسانية.

ووجه د.مندني الشكر للمتبرعين والخيرين الذين ساهموا مع الجمعية في نجاح فرحة رمضان الماضية والتي أسفرت عن مساعدة 137 حالة من السجناء والمطلوبين للضبط والإحضار بمبلغ 109564 دينارا ومساعدة 180 حالة من أسر السجناء والحالات الإنسانية لكبار السن والنساء والمرضى بمبلغ 30 ألف دينار ليصل إجمالي المبلغ الذي ساعدت به الجمعية خلال حملة رمضان 140 ألف دينار تقريبا متمنيا استمرار الخيرين في مساعداتهم للحالات التي تتوافد على الجمعية بأعداد كبيرة من خلال تبرعاتهم سواء بالحضور للجمعية للإطلاع على الحالات التي درستها الجمعية وتنتظر دورها في المساعدة أو بالاتصال على هواتف الجمعية وهي 94064060 أو 94064061 أو 24834414 أو اللجنة النسائية 94064069.

ودعا الشركات الوطنية أيضا إلى المساهمة مع جمعية التكافل في فرحة الأضحى بجانب المتبرعين حتى تستطيع الجمعية مساعدة أكبر عدد ممكن من الحالات التي تمت دراستها، مؤكدا على أن تلك الحالات التي وقعت في المديونيات بسبب سوء أوضاعها متمنيا أن يرتب كل إنسان متطلباته في الحياة على حسب مدخوله حتى لا يقع في يوم ما تحت تهديد الديون التي تؤدي به في النهاية إما للسجن أو تحت تهديد الضبط والإحضار والذي يعتبر أيضا في حكم المسجون.

وأكد د.مندني أن جمعية التكافل لا تدخر جهدا للتوعية بمخاطر الديون لكل الحالات التي تمر عليها حتى لا تتكرر أخطاؤهم ومع ذلك كثير من الناس يقع في نفس الخطأ، متمنيا تضافر الجهود من جميع الجهات وخصوصا وسائل الإعلام للتوعية مرارا وتكرارا بمخاطر الديون التي تهدد عددا كبيرا من أفراد المجتمع لأن جمعية التكافل وحدها لا تكفي لهذه المهمة الكبيرة التي يجب أن تشارك فيها وزارات وشركات ومؤسسات حتى تحقق النجاح الملموس والتي ينتج عنها في النهاية قلة عدد المطلوبين في قضايا مالية.

وتوجه د.مندني بالشكر لبيت الزكاة الشريك الأساسي والداعم الرئيسي لأعمال جمعية التكافل وشكر وزارة العدل ووزارة الداخلية على تعاونهما المستمر مع جمعية التكافل في مساعدة المبعدين حيث تقوم الجمعية بدفع الغرامات المطلوبة منهم وتوفير تذاكر السفر لأسرهم إذا وجدوا بالكويت ولا يملكون تكلفة سفرهم وتمنى أن تستمر تلك المساهمات التي يسعى الجميع من خلالها لرضا المولى عز وجل.

العصفور: 1145 من "البدون" في الجهات الحكومية

أعلن الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية اليوم ارتفاع عدد العاملين المدنيين لدى الجهات الحكومية من فئة المقيمين بصورة غير قانونية الى 1145 موظفا حتى نهاية شهر أغسطس الماضي موزعين على مختلف الوزارات.

وقال الامين العام المساعد للشؤون الفنية والمعلومات بالجهاز المركزي وليد العصفور لـ «كونا» ان وزارة الصحة جاءت في المرتبة الاولى من حيث عدد الموظفين من المقيمين بصورة غير قانونية بواقع 643 موظفا من أطباء وممرضين وخدمات طبية.

وأضاف العصفور ان وزارة التربية جاءت في المركز الثاني بواقع 315 موظفا غالبيتهم في سلك التعليم ثم وزارة الاوقاف بإجمالي 53 موظفا تلتها وزارة الاشغال بعدد 25 موظفا ومن ثم وزارة الكهرباء بواقع 20 موظفا بينما توزع الباقون على الوزارات الاخرى.

وذكر ان هذا العدد يضاف الى آلاف العاملين العسكريين في وزارتي الدفاع والداخلية من أبناء فئة المقيمين بصورة غير قانونية، لافتا الى أن وتيرة آلية التوظيف تسير بشكل جيد منذ انطلاقتها من جانب الجهاز المركزي في 26 مارس العام الماضي بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية.

وبين أن الشروط الواجب توافرها لدى المتقدمين الى آلية التوظيف هي أن يكونوا من حملة احصاء عام 1965 وأن يكونوا من الحاصلين على شهادة الدبلوم فما فوق وأن تكون أولوية التوظيف لهم بعد الكويتيين.

وأشار الى أن الجهاز المركزي وبعد التجربة الميدانية قام بإدخال بعض الفئات واجراء تعديلات على الآلية حيث أعفى حملة شهادة التمريض من شرط الدبلوم كما أعفى أبناء الكويتيات وأبناء العسكريين المشاركين بالحروب من شرط احصاء عام 1965.

وقال العصفور ان الجهاز المركزي خاطب اتحاد الجمعيات التعاونية أخيرا من أجل فتح مجال التوظيف في هذا القطاع لأبناء فئة المقيمين بصورة غير قانونية من حملة احصاء 1965 بمختلف الشهادات وذلك ضمن اطار سعي الجهاز الى فتح منافذ العمل أمام أبناء هذه الفئة في مختلف قطاعات الدولة.

وأشار الى أن الجهاز المركزي أطلق في الوقت ذاته آلية للتوظيف في القطاع الخاص للحاصلين على شهادة الثانوية العامة من حملة احصاء 1965 بالتنسيق مع غرفة تجارة وصناعة الكويت عبر موقع الكتروني تشرف عليه الغرفة ويستقبل طلبات التوظيف ويربطها مع احتياجات شركات القطاع الخاص.